عن انماط الملكية او المزارعه، بالاضافة الى القيود الكثيرة التي تضعها سلطات الاحتلال بهذا الخصوص.

تتميز اراضي الضفة الغربية بشكل عام بالوعورة الشديدة، سواء من حيث نسبة الانحدار او احتوائها على نسبة عالية من الصخور الثابتة والحجارة. ومن الواضح ان لهذه الميزات مضاعفات سلبية جدا على اربحية أنواع الزراعة وقابليتها للمكننه والتحديث. ومما يزيد هذه المشكلة حدة، قلة البحوث العلمية الهادفة الى اختبار اشكال مناسبة من التكنولوجيا الزراعية والعمل على توفيرها في الاسواق المحلية.

ويمكن اخذ فكرة عن حجم المشكلة الطبوغرافية في الضفة الغربية بالنسبة للانتاج الزراعي، من نتائج المسح الجوي الذي اجرته احدى الشركات الاسرائيلية في أوائل عهد الاحتلال، الذي يبين ان حوالي ١٠ بالمئة فقط من مساحة الضفة الغربية هي قابلة للزراعة المروية المكثفة، وان ٢٤ بالمئة قابلة للزراعة البعلية، في حين ان الباقي (٦٦ بالمئة) غير صالحة للزراعة الاقتصادية (انظر الجدول رقم ٥).

الجدول رقم (٥)
تصنيف الارض حسب قابليتها للزراعة

الدرجة	المساحة* (دونم)	النسبة المئوية بالمئة	ملاحظات
١	١٧٢,٢٩٢	٢,٩	ملائمة للمحاصيل المروية
٢	٤٣٩,٧٧٤	٧,٥	والبستنه الشجرية المروية
٣	١,٤٣١,٠٥٨	٢٤,٣	ملائمة للزراعة المروية مع وجود عوامل محددة
٤	٢,٢٦٢,٧١٧	٣٨,٥	كفاءتها الزراعية محدودة جدا واستصلاحا غير اقتصادي
٥	٥٩١,٣٨٨	١٠,١	غير ملائمة للفلاحة ولكنها تصلح للرعي
٦	٩٨٠,٧٣٤	١٦,٧	ملائمة للمراعي مع وجود عوامل محددة
المجموع	٥,٨٧٧,٩٦٣	١٠٠,٠	

* تزيد المساحه الاجمالية في هذا الجدول عن مساحة الضفة الغربية بسبب احتوائها خطأ على بعض المناطق الداخلة ضمن الخط الاخضر.

تبين الارقام المبينة اعلاه ان التوسع الافقي في زراعة الضفة الغربية هو محدود جدا بسبب العوائق الطبيعية الناجمة عن الانحدار والوعورة. ومن ناحية اخرى، فان استصلاح الارض لغرض الانتاج الزراعي البعلي يتطلب قدراً كبيراً من رأس المال الذي يندر ان يكون له مردوداً اقتصادياً كافياً في الظروف الراهنة. ولكن، ونظراً للمردود الوطني الكبير لهذه العملية، يصبح القيام بها التزاماً قوميا بغرض توفير قدر من الدعم المالي المباشر يكفي لاقناع المزارعين بتقبل مشاريع استصلاح الارض لاغراض الزراعة. وقد اثبتت التجربة العملية خلال الاعوام القليلة الماضية ان اقبال المزارعين على هذا المشروع يتعدى عوائده المادية المباشرة، وانهم على استعداد للمشاركة فيه بحماس اذا توفر لديهم الحد الادنى من المساعدة المالية.

وبالاضافة الى العوائق الطبيعية المذكورة سابقا، فان استصلاح الارض والتوسع في استغلالها لإغراض الزراعة يتعرض الى سلسلة طويلة من المضايقات التي تفرضها سلطات الاحتلال، تحت حجج تتعلق بالأمن، او «المصالح العامة»، او الحفاظ على الطبيعة، او تنظيم الانتاج الزراعي. وقد كانت المحصلة النهائية لهذه الاجراءات هي تقليص المساحة المزروعة ومساحة المراعي الطبيعية، بالاضافة الى تقييد استخدام الارض لأغراض البناء ضمن اضيقّ الحدود. ومع انه يصعب اعطاء تقدير دقيق عن مساحة الارض التي اصبحت تحت السيطرة الاسرائيلية، بسبب تزايدها المستمر، الا ان نسبة مساحة الارض التي تعتبرها اسرائيل قابلة لأن تقع تحت سيطرتها دون تعقيدات قانونية هي ٥٥ بالمئة في الضفة الغربية، و ٣١ بالمئة في قطاع غزة. ويمكن أخذ فكرة تفصيلية عن الوضع القانوني لاشكال ملكية الارض في المناطق المحتلة من الجدول رقم (٦) كما وردت في تقديرات وزارة الدفاع الاسرائيلية.